 

مقدمة في السياسات العامة

|  |
| --- |
| التكليف النصفي:  الاشتغال على تقرير "مركز كارنيي" |

2021-2022

الطالب: رشيد العزوزي المشرف: د أحمد محسن

تعي أغلب الأنظمة العربية أنها تفتقد للشرعية ومن الصعب بالتالي الحديث عن المشروعية، لذلك تعتمد على التوافقات في السياسية ،وتقدم معادلات عدة في الإدارة من قبيل ربط الوظائف في القطاع العام والسلع والخدمات المجانية أو المدعومة (الصحة، والطاقة والغذاء) بالولاء، وقبول الحد الأدنى من الحقوق السياسية والحريات المدنية طيلة سنوات عديدة، قبل أن تحدث تغيرات جعلت بعض الحكومات تفشل فيما ألزمت به نفسها

من نافلة القول التأكيد على افتقاد أغلب دول العالم العربي للجيل الأول والثاني من حقوق الإنسان، وإن كان الفاعل السياسي يقفز عليها جميعها ليناقش الجيل الثالث والرابع، اللهم إذا استثنينا الأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب التي تعرف هامشا ديمقراطيا وبالتالي يمكن اعتبارها دولاً "حرة جزئياً"، على المستوى الصحافة والعملية الانتخابية، دون أن يعني ذلك ان هذه البلدان ديمقراطية لأنها تفتقد إلى الكثير من المصداقية.

يتزايد شعور المواطنين بأن آليات المشاركة التقليدية، مثل الاقتراع والترشّح للمناصب الرسمية، تفتقر إلى المصداقية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضعاف العلاقة بين المواطنين والدولة ووفقا لمسح الباروميتر العربي، فإن ثقة الموطنين العرب بالمؤسسات العامة متدينة إلى أدنى المستويات.

هذا التدني يعكسه الشارع العربي المنتفض بشكل يومي من المحيط إلى الخليج ربما بشكل لا يشبه 2011 وما تلاها لكن النضالات والاحتاجات السلمية او الفئوية التي تقودها مؤسسات اجتماعية وسياسية تقليدية (الأحزاب \_ النقابات..) او الحديث (التنسيقيات) لا تتوقف مما جعل الحكومات تقدم إجابات قمعية لا اجتماعية كما حدث في مصر.

لم تكن السلطات المصرية رحيمة على سبيل المثال، إذ أصبح من المعالم البارزة لسياسة نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي لجوئها إلى القمع الوحشي لإنهاء الاحتجاجات، وهو الأسلوب الذي كان قد استحدث في وقت سابق رداً على الاعتصامات المعادية للانقلاب في مسجد رابعة العدوية العام 2013 التي سقط ضحيتها ما يتراوح بين 800 و1000 من المدنيين.4 يضاف إلى ذلك أن نظام السيسي، منذ تسلمه زمام الحكم، قد أودع السجن كما تقول بعض التقارير نحو 60 ألف شخص لمخالفات متنوعة، مع ممارسة أساليب التعذيب الأكثر وحشية ضدهم بعضها يصل للمنظمات الحقوقية وترصده الصحافة المحلية والدولية وبعضها لا يصل.

تتعرّض الصحافة في عالمنا العربي إلى الهجوم على نحو مطرد. وحتى عندما تتمتّع الصحافة بالحرية جزئياّ، كما في الكويت، ولبنان، وتونس، فإن الصحافيين يواجهون التقييدات، بما فيها المضايقات، والسجن، والقيود المفروضة على حرية التعبير إلكترونيا، ولا يتفرّد العالم العربي وحده بهذه الظواهر. وفي هذه البيئة التقييدية، برع المواطنون في العثور على مواقع إعلامية ومصادر بديلة للمعلومات – مثل تطبيقات الاتصالات والتدوينات – للحصول على المعلومات وبثها على وسائل التواصل لإظهار عجز الدولة في القيام بأدوارها والوفاء بالتزاماتها.

عندما فشلت بعض الحكومات في الوفاء بما يترتب عليها من التزامات في هذه الصفقة، وعندما تذمّر الجمهور وتولّاه السخط جرا مقايضة الأمن بالديمقراطية كسر الكثير من المواطنين حاجز الصمت. وقد كانت الحاجة إلى خلق علاقة جديدة بين الدولة والمواطنين إحدى القوى المحرّكة ضمنياً لاحتجاجات 2011 و 2016 و 2017 و 2018 في أكثر من بلاد عربية لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية

أسباب / إشكالات من قبيل التمثيل، المشاركة، والحرية من أجل البحث عن بدائل لأن الحريات في كل الوطن العربي منقوصة، وفعالية السياسات العمومية غير مضمونة، والتزود بالاحتياجات الأساسية لا يسير بتلك الانسيابية في أكثر بلد خاصة تلك الغير بترولية مثل مصر وتونس والمغرب والأردن .

لقد سعت المغرب والأردن إلى تحسين مستوى الخدمات الأساسية عبر سلسلة من الإصلاحات في أوائل العقد الأول من القرن الحالي. غير أن قصص النجاح المتميّزة في الإصلاحات في مجالي الرعاية الصحية والتعليم، تبيّن التفاوت في مستوى التنمية في الدول التي تتصدر قائمة بلدان الإقليم التي تتسم بالتهميش وبانتشار الاحتجاجات المحلية. بسبب تفاوت معدلات التنمية من جهة (محافظة ) لأخرى حيث الخدمات الأساسية، ومن بينها الصحة العامة والتعليم، والنقل، وحتى توفّر مياه الشرب مثل عرفته وتعرفه جهة درعة تافيلالت.

شهدت درعة تافيلالت (الجنوب الشرقي للمغرب) سلسلة من الاحتجاجات سنة 2017، نتيجة غياب النفاذ إلى رعاية صحية نوعية أول الأمر، ثم إزاء قصور النفاذ إلى مياه الشرب التي تكتسي أهمية خاصة في منطقة مناخها صحراوي وتعتمد الفلاحة الواحية للعيش والتسويقية للتموين.والامر نفسه تعرفه محافظات عدة في مصر ولبنان وإن اختلفت التجليات.

واجه حكام مصر الجدد بعد عزل الرئيس المصري رحمه الله مرسي صعوبة في توفير الخدماتالتي حاولا فيما يشبه المقايضة تعويضها بتسويق إنجازات على المستوى الأمني وتقديم السيناريو السوري كبديل لأي تحرك أو مطالب شعبية مستغلة التونرات في سيناء والساحل الإفريقي لإضفاء مصداقية على خطابها التبريري.

التبرير نفسه يحصل في لبنان هذا البلد الذي عانى حرباً أهلية مروعة، جعلت مواطنيه يعطون الأولوية للأمن والتنمية الاقتصادية على تزويد الخدمات، وهم مستعدون لقبول مستوى أقل من الخدمات مقابل الأمن،17 فيما تحول المحسوبية والفساد دون قيام الحكومة بتطوير فعالياتها. وقد تعاظمت مدركات المواطنين لفعالية الحكومة في العام 2006 عندما تعثّر تزويد الخدمات جراء التناحر السياسي، والأزمة الحكومية اللاحقة، والخلاف الحكومي المستحكم.18 ومنذ العام 2011، تمخض تدفق اللاجئين السوريين عن تعاظم الأعباء التي تثقل كاهل الحكومة المنهكة، والنفاذ غير المتكافئ للخدمات العامة في شتى المحافظات اللبنانية مما استوجب حلولا تشكل استجابة لهذه التحديات.

ترفع حكومات عربية عديدة، على نحو متزايد، شعار اللامركزية بوصفه الطريق إلى الارتقاء بمستوى الحوكمة وتعزيز التنمية. ففي المغرب، وضع الملك محمد السادس في مطلع العقد الأول من هذا القرن مخطّطاً أولياً لتطبيق اللامركزية، كما أن التعديل الدستوري للعام 2011 أرسى قواعد متينة لدولة مغربية لامركزية.

يمكن لعملية اللامركزية أن تكون هي السبيل الميسر لحكومة أفضل على المستوى المحلي، شرط توفّر الموارد المناسبة والإرادة السياسية. كما أن بناء القدرات لدى المجالس المحلية وتوفير برامج المخصّصات المالية التنافسية التي تعلي من شأن المبادرات والمبتكرات في أوساط الفاعلين المحليين، ستسمح بقدر أكبر من تملك التنمية المحلية وتبنيها، وستجعل من السهل معالجة الإجحاف الذي يحس به السكان المعرّضين إلى الإغفال والتجاهل.

إن الفساد، الذي يعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استخدام المنصب في القطاع العام لتحقيق مكاسب خاصة"، يصيب الحكومات بالشلل ويغضب المواطنين.22 في جميع أرجاء العالم العربي وفي المسح الذي أجرته مؤسسة كارنيغي العام 2016 حول الحوكمة على قادة الرأي العرب، رأى ما يقارب نصف المستجيبين، وعددهم 103، أن الفساد يمثل واحدة من القضايا الثلاث الأكثر إلحاحاً في المنطقة.23 وتتجلّى في البلدان العربية مستويات شتى من الفساد، تضم الفساد الصغير الطفيف، مثل رشوة شرطي المرور؛ والفساد المتوسط، كالمحاباة والمحسوبية في ممارسات التوظيف؛ والفساد الأكبر، مثل توزيع الموارد غير القانوني على جماعة إثنية أو دينية أثيرة، أو القَرْضَبة والاختلاس التام.

الفساد باهظ الكلفة. فبالإضافة إلى أنه يشوّه النمو الاقتصادي في الدولة أو في الصناعة، فإن "الشركات ستفقد الحوافز لتحسين نوعية المنتجات، كما ستتوقف مبتكرات ومكاسب الإنتاجية الواردة من الشركات الجديدة. وبعبارة أخرى، فإن [الفساد] يقوّض تنافسية الاقتصاد ويعيق الاستثمار وخلق الوظائف".28 وقد بيّنت إحدى الدراسات أن انخفاض مستوى عوائد الضريبة في العالم العربي كذلك تعود، جزئيا، إلى الفساد.29

تتطلّب مكافحة الفساد إطاراً قانونياً محكماً، بما فيه التشريعات الخاصة بالنفاذ إلى المعلومات والإفصاح عن الذمة المالية، والهيئات القضائية والتخصصية القوية القادرة على محاكمة الجرائم المتصلة بالفساد. وفي غياب المساءلة والمحاسبة، وتحكيم المواطنين والإرادة السياسية اللازمة لتطبيقها، فإن النفاذ إلى قوانين المعلومات وإجراءات الشفافية القانونية، ستكون خالية من أي معنى.

على كل حال يتضح ان هذه المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتخبط فيها الحكومات العربية بدون استثناء بما فيها دول البترودولار التي وإن كانت حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لا تطرح بشكل حاد إلا أن وعي المواطن الخليجي بحقوقه السياسية غير قابلة للتصرف بدى ينمو خصوصا بعد الهزة العنيفة سنة 2011 التي وصل صداها لدول كانت تعتبر نفسه في منأى عن هذه التحولات مثل السعودية البحرين ..

مشاكل سياسية واقتصادية حاولت السلطات التجاوب معها انطلاقا من مقاربات ومداخل عديدة، أربع إن شئنا يفتقد جلها للكثير من المصداقية، زيادة على كونها متواضعة من حيث الإنجازات مما يجعل الازمة مؤجلة وليست منتهية على الإطلاق كما يتوهم بعض الفاعلين السياسيين في المنطقة.

المسار الأول، مسار مقايضة الامن مقابل الديمقراطية وبما أن حقوق الأنسان لا تجزأ وأجيالها لا تفصل فقد ضاعت الحقوق الأساس وتاه المسار الديمقراطي التي أقبر في مصر وانحرف في المغرب مثلا، فلم يربح المواطن العربي لا الرهان الأول ولا الثاني.

المسار الثاني هو اختزال الديمقراطية في الانتخابات، هذه الانتخابات التي تضل شكلية حتى في الدول التي تعرف هامشا ديمقراطيا، مع العلم أن الانتخابات جزء بسيط على أهميته في الديمقراطية اليوم، التي تعني أيضا حرية الصحافة، والالتزام والمسؤولية، بل وتجاوز الشرعية الديمقراطية (الرئاسيات) والتاريخية (الملكيات) إلى شرعية الإنجاز مع ما يقتضيه العقل التواصلي من متطلبات غائبة اليوم في النسق السياسي العربي.

المدخل الثالث كان إداريا من خلال تبني منطق ترابي جديد هوالجهوية في المغرب مثلا والقائم على اللامركيزية، من أجل تخفف العبئ على المركز وتقريب الإدارة من المواطن، والأهم غشراكه في التنمية لانه الاعرف بطبيعة المشاكل اليومية التي يتخبط فيها، إلا أن هذا المدخل أيضا كان متواضعا لافتقاره للموارد المالية والبشرية الكافية ولضعف الصلاحية التي انتزعت من المركز.

المجل الرابع تمثل في الحلول الترقيعية وبعض الاستجابات التي قدما الحاكم العربي باعتبارها سلطة فوق السلطـ، على شكل هبات مباشرة أو عبر تسريع بعض الإنجازات او إطلاق مشاريع وتقديم وعود وردية بعضها قد يطبق والبعض لا.

أما إذا لم تنفع هذه الحلول والمداخل فإ السلطات تكتفي بالحل السهل الإجابة القمعية والمقاربة العسكرية، كأسلوب في إدارة الأزمة/ الصراع مع المواطن الذي يخرج يهتف بمطالب النظام نفسه يؤكد في غير ما مرة انها مطالب مشروعة وحقوق أساسية.